جمهورية العراق
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة ميسان - كلية الادارة والاقتصاد
قسم الاقتصاد

النذدية في تحقيق التوازن الاقتصادي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

بحث مقدم إلى مجلس كلية الإدارة والاقتصاد - جامعةميسان كجزء
من متطلبات نيل شهادة البكالوريوس في الاقتصاد من قبل

الطالب
محمد علي جبار

الطالبة
ضحى جبار عاجل

بإشراف
المدرس المساعد
إبراهيم أحمد عبد

١٤٤٤هـ

٢٠٢٣ م

بسم الله الرحمن الرحيم

(قَالَ تَزْرَعُونَ سَبْعَ سِنِينَ دَأَبًا فَمَا حَصَدتُّمْ فَذَرُوهُ فِي سُنبُلِهِ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تَأْكُلُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ سَبْعٌ شِدَادٌ يَأْكُلْنَ مَا قَدَّمْتُمْ لَهُنَّ إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّا تُحْصِنُونَ ثُمَّ يَأْتِي مِن بَعْدِ ذَلِكَ عَامٌ فِيهِ يُغَاثُ النَّاسُ وَفِيهِ يَعْصِرُونَ)

صَدَقَ اللهُ العَلِيُّ العَظِيمْ

سورة يوسف (٤٧-٤٩)

الاهداء

الاهداء .....

الحمدلله وكفى والصلاة على الامام المصطفى وأهله ومن وفى ...

اما بعد .....

الى صاحب السيرة العطرة وصاحب الفكر المضيء الى بطلي الاول ...والدي العزيز

الى من حاكت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها..... والدتي العزيزة

الى إصحاب الفضل و الأثر عائلتي التي ساندتني ولا تزال .....

أهدي ثمرة جهدي المتواضع .....

.

الشكر والعرفان

بسم الله الرحمن الرحيم

(وَلَقَدْ آتَيْنَا لُقْمَانَ الْحِكْمَةَ أَنِ اشْكُرْ لِلَّهِ وَمَنْ يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ حَمِيدٌ ﴾ [لقمان: ١٢].

وقال رسولة الكريم * من لم يشكر المخلوق لم يشكر الخالق

الى اللذين حملوا رسالة في الحياة ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

الى جميع أساتذتنا الأفاضل وبالأخص (م.م. إبراهيم احمد عبد)

لولا تفضله بالإشراف على بحثنا ومتابعته لنا تصويبا وتقويما لما انتهى عمل بحثنا ومناقشتنا

كما أتقدم بالشكر الى كل من ساعدني من قريب أو بعيد على إخراج هذا البحث الى حيز الوجود دون أن ننسى الأساتذة الأفاضل أعضاء لجنة المناقشة ونخصهم بالتحية والأمتنان على قبولهم قراءة بحثنا ومناقشته..

إقرار المشـــرف

أقـر أن إعـداد هـذا المشـروع الموسـوم بـ ((دور السـلطة النقديـة فـي تحقيـق التـوازن الاقتصـادي فـي العـراق للمـدة ٢٠٠٤-٢٠٢٠)) المقـدم مـن قبـل الطالبـة (ضـحى جبـار عاجـل) والطالـب (محمـد علـي جبـار) قـد جـرى تحـت اشـرافي فـي قسـم الاقتصـاد / كليـة الادارة والاقتصـاد / جامعـة ميسـان ، وهـي جـزء من متطلبات نيل درجة البكالوريوس في الاقتصاد ، ولأجله وقعت.

التوقيع :

الاسم : م.م. إبراهيم أحمد عبد

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة ميسان

التاريخ : / / ٢٠٢٣

توصيـــة السـيد رئـيس قسم الاقتصاد :

بناءً على الاقرار الذي تقدم به المشرف ، أرشح هذا البحث للمناقشة .

التوقيع :

الاسم : م. علي سلمان طعمة

كلية الادارة والاقتصاد / جامعة ميسان

التاريخ : / / ٢٠٢٣

فهرست المحتـــويات

العنـــــــــــوان	الصفحة
الآية القرآنية	أ
الإهـــداء	ب
الشكر والعرفان	ت
المقدمة ، والمنهجية	١-٢
المبحث الأول : السلطة النقدية والتوازن الاقتصادي اطار نظري	٣-٢١
اولاً – نشاءة ومفهوم السلطة النقدية (البنك المركزي)	٣-٥
ثانياً – وظائف السلطة النقدية	٥-٨
ثالثاً – الادوات الكمية والنوعية للسلطة النقدية	٩ -١٢
رابعاً – مفهوم التوازن	١٢
خامساً – التوازن الاقتصادي	١٣-١٤
سادساً – التوازن الاقتصادي في الجدل الاقتصادي	١٤-١٨
سابعاً – نموذج (هيكس هانسن) LM.IS	١٨-١٩
ثامناً – التوازن الاني لسوق النقود ولسوق السلع والخدمات (LM.IS)	١٩-٢١
البمحث الثاني : واقع الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣	٢٢-٢٩
المحبث الثالث : تحليل مؤشرات التوازن الاقتصادي في العراق	٣٠-٣٧
الاستنتاجات والتوصيات	٣٨
المصادر والمراجع	٣٩
اولاً – المصادر العربية	٣٩
ثانياً – التقارير الاقتصادية	٣٩ – ٤٠
ثالثاً – المصادر الاجنبية	٤٠

المقدمة

حظيت السلطة النقدية باهتمام متزايد من قبل صانعي السياسات ومتخذي القرار في مختلف بلدان العالم في جميع أنحاء العالم ، وذلك لدورها المميز في تحقيق التوازن الاقتصادي ، ويتجلى دور السلطة النقدية في تحقيق التوازن النقدي من خلال وظيفته الأساسية (إصدار النقود) وكذلك دوره في مراقبة الائتمان ، لاسيما بالنسبة للبنوك التجارية التي تؤثر مع البنك المركزي على المعروض النقدي من خلال إنشاء أموال الودائع ، وهي الأكثر نوع مهم من العملات في العالم ، يعتمد النظام المصرفي الحديث على السياسة الائتمانية للدولة ، ويمكن أن يكون له تأثيراً كبيراً بشكل مباشر أم غير مباشر على مقدار الائتمان المصرفي ، اذ يعد التوازن الاقتصادي الهدف الرئيس الذي تسعى إليه السياسات الاقتصادية للدول المختلفة. تؤدي السلطة النقدية هذه المهمة من خلال تطبيق السياسات النقدية المناسبة لمعالجة الأزمات والاختلالات في أي بلد، وبما أن تأثير هذه السياسة ينعكس على النشاط الاقتصادي بأكمله ، فإنه يؤدي إلى استقرار العملة من جهة ويساعد على إرساء أسس النمو الاقتصادي من جهة أخرى.

استعاد السلطة النقدية (البنك المركزي) في العراق بعد عام ٢٠٠٣ هيبته عند منحه الاستقلالية في إدارة شؤونه المالية والنقدية بموجب القانون رقم ٥٦ لسنة ٢٠٠٤ ، اذ انتهج إستراتيجية جديدة لإعادة التوازن للاقتصاد العراقي عن طريق التحكم في عرض النقد والائتمان في ظل تحديات كثيرة كان ولا يزال الجانب الأمني في مقدمة هذه التحديات مما حال دون تحقيق التوازن والاستقرار . واستمرت الاختلالات النقدية التي انعكست آثارها على الأسواق كافة وبالتالي على التوازن الكلي ، الا إن التوازن النقدي يمثل في حقيقته أحد جانبي التوازن الكلي بمعنى إن كل الأسواق لن تصل إلى نقطة التوازن الكلي إذا لم يكن هناك توازن نقدي فيها .

منهجية البحث

اولاً ـ أهمية الـبحث :

تكمـن فـي إثـراء المعرفـة النظريـة مـن جهـة والتطبيقيـة مـن جهـة أخـرى، وتكتسـب هـذه الدراسـة أهميـة ولاسـيما أنّهـا تتناولـت موضـوعاً علـى مسـتوى الإقتصـاد الكلـي لتحديـد دور السـلطة النقديـة (البنـك المركـزي) علـى الإقتصـاد الـوطني واهميتهـا فـي تحقيـق التـوازن الاقتصادي .

ثانياً ـ مشكلة الـبحث :

عـأنى العـراق بجملـة مـن الإخـتلالات الإقتصـادية ولاسـيما بعـد عـام ٢٠٠٣ ممّـا افقـده عوامـل الاستقرار الإقتصادي، وعدم التوازن الإقتصادي.

ثالثاً ـ فرضية البحث :

تكمـن فرضـية البحـث مـن حقيقـة مفادهـا ان للسـلطة النقديـة اثـراً علـى التـوازن الاقتصـادي فـي العراق ولاسيما بعد عام ٢٠٠٣ .

رابعاً – أهـــــداف البحث :

يهـدف البحـث الـى بيـان دور السـلطة النقديـة فـي تحقيـق التـوازن الاقتصـادي بصـورة عامـة ومعرفة الأسباب التي تكمن وراء عدم قدرة السلطة النقدية في تحقيق التوازن .

خامساً – الحدود الزمانيـــــة :

٢٠٠٤ – ٢٠٢٠

سادساً – الحدود المكانية للبحث :

تحليل مؤشرات الاقتصاد العراقي

المبحث الاول

السلطة النقدية والتوازن الاقتصادي اطار نظري

أولا - نشأة ومفهوم السلطة النقدية (البنك المركزي) :

تعود الجذور التاريخية للبنوك المركزية إلى ما قبل منتصف القرن السابع عشر ، عندما لوحظ وجود إله في العديد من البلدان ، تولى البنك تدريجياً مهمة إصدار الأوراق النقدية ، ولعب دور الوكيل المالي والمصرفي للحكومة. ، بعد أن ترك حق إصدارها لجميع البنوك ، وعلى هذا الأساس يسمى هذا البنك في البداية بنك الإصدار أو البنك الوطني ، ونتيجة لتركز الإصدار في يد بنك واحد ، فإن إصدار أصبح تنظيم إصدار العملة ، والتأكد من تحويلها إلى ذهب أو فضة أو كليهما معًا و في هذا الصدد ، يمكن القول أن البنك السويدي المعروف باسم بنك المخاطرة ، والذي تأسس عام ١٦٥٦ ، وبنك إنجلترا عام ١٦٩٤ ،

هما من أوائل البنوك المصدرة في العالم. كما يُنسب إليهم الفضل في تطوير فن البنوك المركزية ، ثم إنشاء بنك. فرنسا عام ١٨٠٠ ، وبنك هولندا عام ١٨١٤ ، والبنك الوطني النمساوي عام ١٨١٧ ، وبنك بلجيكا الوطني عام ١٨٥٠ ، وبنك روسيا عام ١٨٦٠ ، وبنك ألمانيا عام ١٨٧٥ ، وبنك اليابان عام ١٨٨٢.والملاحظ أن البنوك المصدرة في شكلها الأول كانت بنوك تجارية خاصة ، ثم منحتها الحكومات امتياز احتكار العملة مع حق الإشراف عليها وإدارتها وفق القواعد المرسومة ، كما حدث في هولندا عام ١٨١٤ بالنمسا في ١٨١٧ ، إنجلترا ١٨٤٤ ، فرنسا ١٨٤٨ ، روسيا ١٨٦٠. إسبانيا ١٨٧٣ ، اليابان ١٨٨٢ ، والسويد ١٨٩٧. نتج عن هذا الامتياز تمييز البنوك المصدرة عن البنوك الأخرى ، ومع مرور الوقت ، بعد أن

اكتسبت البنوك المصدرة الاحترام من البنوك الأخرى وانتشار استخدام الأوراق النقدية من قبلهم وتوليهم للوكيل المالي للدولة ، ووسعت اختصاصاتها لتشمل ليس الإصدار فقط ، ولكن أيضًا الحفاظ على احتياطيات البلاد من الذهب وفي نهاية القرن التاسع عشر ، تم إنشاء العديد من بنوك الإصدار في دول العالم مثل البرتغال ورومانيا وبلغاريا وتركيا والعراق ومصر والجزائر ، وقد احتكرت جميع هذه البنوك الإصدار منذ إنشائها وسبب ذلك منح امتياز إصدار الأوراق النقدية لبنك واحد هو أن توحيد الإصدار يسهل إشراف الدولة ويزيل حالة الإفراط في الإصدار التي تنشأ عن تعدد المصدر.

وبالتالي قد ركز بعض الاقتصاديين على مفهوم السلطة النقدية في تعريفه ، على انها الصيرفة المركزية هي نظام مصرفي يتولى فيه بنك واحد الاحتكار الكامل أو الجزئي لإصدار الأوراق النقدية ، ومن هذا الاحتكار لإصدار الأوراق النقدية اشتقت الوظائف والخصائص الثانوية للبنوك المركزيةهي مؤسسة نقدية حكومية تهيمن على النظام النقدي والمصرفي في الدولة ، وتتحمل مسؤولية إصدار العملة ومراقبة النظام المصرفي وتوجيه الائتمان لزيادة النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار النقدي من خلال توفير كميات مناسبة من النقد داخل الاقتصاد. وربطها باحتياجات النشاط الاقتصادي. وعرفه آخرون بأنه مؤسسة تنشئها الحكومة وتكون مسؤولة عن مراقبة العرض النقدي وشروط الإئتمان والإشراف على النظام المالي وخاصة البنوك التجارية .وتم تعريفه أيضا على انه البنك الذي يعمل على استقرار النظام المصرفي من خلال

تنظيمه للسياسة النقدية. أما (Elkin and Kish) فقد عدا إن الوظيفة الأساسية هي : إن البنوك المركزية مسؤولة عن تحقيق الاستقرار النقدي وبعضهم يجعل الوظيفة الأساسية للبنك المركزي هي أن يقوم بمهمة تنظيم حجم النقود والإئتمان في البلد

ثانياً - وظائف السلطة النقدية :

إن المتتبع لنشأة البنوك المركزية يلاحظ إنها خضعت في تحديد وظائفها ومسؤولياتها لتطور تدريجي أسوة بالتطور الاقتصادي والفكري الذي امتد لمدة طويلة من الزمن ، فبعد الحرب العالمية الثانية ونظرا لضخامة رؤوس الأموال اللازمة لإعادة بناء الاقتصاديات المدمرة ، تطورت أهداف ومهام البنوك المركزية من دور وسيط يتمثل في عملية إصدار النقود وتنظيم أعمال البنوك التجارية إلى دور تنموي دعمته الأدبيات الاقتصادية آنذاك وخاصة تلك الصادرة من المؤسسات الدولية كالبنك والصندوق الدوليين وبصورة عامة فإن أهم الوظائف التي تؤديها البنوك المركزية تتمثل بما يأتي :(حداد ، ومشهور،٢٠٠٥، ١٤١)

ا- **إصدار النقود الورقية** : إن الانفراد بإصدار النقد يعد من اخطر وظائف البنوك المركزية وأهم مبررات نشوئها حتى إنها كانت تسمى بنوك الإصدار

أ- لإضفاء مزيد من الثقة في قيمة النقود القانونية مما يؤدي إلى تحقيق الاستقرار في التعامل والتبادل النقدي والسيطرة على حجم الائتمان في الاقتصاد القومي عن طريق التحكم بإصدار الأوراق النقدية بحسب الحاجة إلى زيادة هذا الحجم أو نقصانه.

ب- إيجاد نوع من التماثل والتجانس لما يصدر من أوراق نقدية داخل الدولة الواحدة والمقصود بعملية الإصدار هو تحويل بعض الأصول الحقيقية (نقدية أو شبه نقدية) التي يحصل عليها البنك المركزي والمتمثلة بالذهب أو العملات الأجنبية أو الأوراق المالية إلى وحدات نقد أي أدوات للتبادل

٢- **البنك المركزي صيرفي الحكومة ومستشارها المالي :**

تأتي هذه الوظيفة إنطلاقا من مهمة البنك المركزي الأولى وهي وظيفة الإصدار النقدي ومن أبرز المهام التي يؤديها البنك المركزي للحكومة :

- إدارة وتنظيم حسابات المؤسسات والمشاريع الحكومية والاحتفاظ بالودائع التابعة لهذه المؤسسات .
- تقديم قروض استثنائية في أوقات الحروب والازمات .
- يقوم البنك المركزي بتنفيذ السياسة النقدية التي تتبناها الدولة وتقديم المشورة للحكومة في رسم السياسة المالية والاقتصادية للدولة .
- يوكل إلى البنك المركزي من قبل الدولة القيام بالرقابة على الصرف الأجنبي والتحويل الخارجي.
- إمداد الحكومة باحتياجاتها من العملة الأجنبية.

وكذلك يقع على عاتق البنوك المركزية مسؤولية إدارة الدين العام للدولة الداخلي والخارجي من خلال إدارة الموجودات المالية التابعة للحكومة داخل السوق المالية وتحصيل قيمها وتسديد الفوائد المترتبة عليها ، وكذلك إدارة مسؤولية القروض الخارجية وتسديد أقساطها وفوائدها و المفاضلة بين القروض الداخلية والخارجية .ومن خلال هذه الوظيفة تقوم البنوك المركزية بالتنسيق بين السياستين المالية والنقدية على مستوى الاقتصاد الوطني (السيد علي،والعيسى،٢٠٠٤،١٢٨).

٣- **البنك المركزي بنك البنوك.**

أي إن البنك المركزي يقوم بالنسبة للبنوك التجارية بنفس المهام التي تؤديها البنوك التجارية في تعاملها مع الأفراد والمؤسسات . فمثلا يقوم البنك التجاري بمنح

القروض والاحتفاظ بودائع الأفراد ، كذلك يقوم البنك المركزي بمنح قروض للبنوك ولكن عند الحاجة وفي أثناء الأزمات الاقتصادية وتتمثل هذه الوظيفة بما يأتي : (يحيى ،٢٠٠١، ١١٠) .

أ- الاحتفاظ بأرصدة البنوك التجارية

بعد اتساع دور البنوك المركزية في النشاط الاقتصادي عمدت إلى إلزام المصارف التجارية للاحتفاظ بجزء من أرصدتها كاحتياطي قانوني إجباري لدى البنك المركزي . وتضم هذه الاحتياطات فقرتين هما الاحتياطي القانوني والودائع الاحتياطية التي تفيض عن الاحتياطي القانوني . وعملية حفظ هذه الاحتياطات لدى جهة واحدة (البنك المركزي) تمثل مصدر قوة كبيرة للنظام المصرفي ويضاعف من كفايتها في تأمين السيوله وأيضا تمكين البنك المركزي من مزاولة عمله في الرقابة على الإئتمان.

ب- وظيفة الملجأ الأخير

تعد هذه الوظيفة من أبرز وظائف البنك المركزي في العصر الحديث وهي تمثل علاقة البنك المركزي بالبنوك التجارية الأخرى فعلى اعتبار إن البنك المركزي يقع على قمة الجهاز المصرفي فهو يمثل بذلك سلطة رقابة على جميع البنوك المندرجة ضمن الجهاز المصرفي ، فضلا عن إن البنوك التجارية تلتزم بإيداع جزء من الودائع .

ج - البنك المركزي رقيب على الإئتمان

الرقابة على الإئتمان من الوظائف الأساسية للبنك المركزي، فهو عادة يخول قانونيا بمراقبة وتوجيه النظام المصرفي لتفادي المخاطر والأزمات التي تؤدي إلى

الإخلال بالاستقرار الاقتصادي إذ إن المصارف من خلال قيامها بخلق نقود الودائع تعمل على إحداث تقلبات في عرض النقود وتؤثر على القوة الشرائية للعملة وعلى حجم النشاط الاقتصادي .

٤- **إدارة الاحتياطات النقدية الأجنبية للدولة :**

يعهد إلى البنوك المركزية الاحتفاظ باحتياطات البلد من الأرصدة النقدية الأجنبية وإدارة القروض الخارجية نيابة عن الدولة. وتشمل هذه الاحتياطات : الذهب والعملات الأجنبية القابلة للتحويل إلى عملات أخرى وكذلك حقوق السحب الخاصة.وان من دواعي احتفاظ البنوك المركزية بتلك الاحتياطات هو لاستخدامها كغطاء أو مقابل للأوراق النقدية المحلية فضلا عن ان هذه الاحتياطات تمثل قوة شرائية دولية ، ودعامة أساسية للقيمة الخارجية للعملة المحلية في حالة حدوث عجز في ميزان المدفوعات .

ثالثاً - الادوات الكمية والنوعية للسلطة النقدية :

يستعمل البنك المركزي في إدارته للسياسة النقدية مجموعتين من الأدوات الأولى تسمى الأدوات غير المباشرة (الكمية) التي يحدد فيها مستويات الائتمان وأسعار الفائدة فضلاً عن فرض القيود عليهما، بالاعتماد على بعض التنظيمات والقواعد في هذا المجال . والأخرى

تُدعى بالأدوات غير المباشرة (النوعية) وعن طريقها يعمل البنك المركزي على التأثير في أوضاع سوق النقد بسبب سيطرته على القاعدة النقدية ، وكما مبين في الآتي :

ا- ادوات السياسة النقدية المباشرة (النوعية) :

Direct Monetary Policy Instruments (Qualitative):

ينركز الهدف الأساس لاستخدام الرقابة المباشرة على توجيه الائتمان المصرفي نحو قطاعات اقتصادية معينة، بما ينسجم وتحقيق الأهداف الأساسية للاقتصاد ككل ، أي أن هذه الأدوات تعمل على إعادة تخصيص الموارد وتوجيهها فيما بين القطاعات الاقتصادية المختلفة ، وعليه يكون تأثيرها نوعياً في قطاعات معينة ، وليس عاماً لجميع قطاعات الاقتصاد ، ويمكن الإشارة إلى أكثر أنواع هذه الأدوات المباشرة شيوعاً في الاستخدام ، وهي:- (الدليمي،١٩٩٠:٥٨٣).

أ- **الائتمانات الموجهة** : يتوافر هذا النوع من الإقراض رقابة فعَّالة مباشرة على السياسة الائتمانية التي تتبعها المصارف التجارية وغيرها من المؤسسات المالية ، وذلك على وفق قواعد تنظيمية تضمن حصول القطاعات الاقتصادية المستهدفة على التمويل ؛ إذ تقوم السلطة النقدية بتحديد سقف معين للإقراض، وبنسبة محددة في العام، وعند الإخلال في تلك الإجراءات تتعرض المصارف إلى عقوبات، أن اعتماد هذا الأسلوب جاء لسعي السلطات النقدية في التأثير على توزيع القروض وتوجيهها على القطاعات الأكثر حيوية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والتنمية الفعالة ، إلا ان استعمال هذه الأداة قد يؤدي إلى تشوهات قطاعية ، وهذا ما دفع إلى الاستغناء عنها في كثير من الدول المتقدمة والنامية على حد سواء.

ب- **الاقناع الأدبي** : يتمتع البنك المركزي بقدرة التأثير على قرارات المصارف التجارية واقناعها على تنفيذ سياسة ائتمانية معينة، وسياسة أتوسعية كانت أم انكماشية ، بتكثيف اللقاءات والاجتماعات وإقامة الندوات التوعوية بتحسين أداء المصارف التجارية وتلافي المخاطر الناجمة عن الإفراط في عمل تلك المصارف، بهدف التعاون فيما بينهما وبيان إنعكاس أثر هذه السياسة على واقع الاقتصاد الوطني (الغزالي،٢٠٠٩:٣٢٧).

ت- سياسة سعر الفائدة : كان لهذه السياسة اثراً كبير في كثير من الدول، إذ تقوم السلطات النقدية بتخفيض أسعار الفائدة على أنواع معينة من التمويل ؛ لتحفيز قطاع معين على سبيل المثال كقطاع الزراعة والصناعة الذي يشهد تخفيضات متتالية لأسعار الفائدة، ويستطيع البنك المركزي تنظيم الإئتمان الممنوح للأغراض العقارية والاستهلاكية من بالمساهمة في حلّ مشكلة السكن التي تعد من المشاكل الرئيسة في العالم, عن طريق إحداث تسهيلات على القروض لشراء الوحدات السكنية وبنائها ، أو تقديم الدعم العيني لشراء الأدوات والمعدات اللازمة (عبد الرحيم،٢٠١٤:١٥٣).

ث- يقترض بوساطة السندات مع تحديد هامش للضمان ، إذ يقوم الأفراد بالاقتراض من المصارف بضمان السندات المتوافرة لديهم التي اشتيرت في وقت سابق مع شرط التقيد بهامش الضمان الذي يمثل الفرق بين قيمة القرض والقيمة السوقية للسندات ، فإذا أراد البنك المركزي أن يطبق سياسة انكماشية، يلجأ إلى رفع هامش الضمان، أما في حالة اتباع سياسة توسعية فيكون العكس, وتستعمل هذه الأداة بحسب متطلبات الوضع الاقتصادي(الجنابي،٢٠٠٩: ٢٧١).

٢-أدوات السياسة النقدية غير المباشرة(الكمية) :

Indirect Monetary Policy Tools (Quantitative):

تعدّ هذه الأدوات من أكثر الوسائل استخداماً ، وتسعى للتأثير على الإئتمان المصرفي خاصةً ، وفي حجم النقد المتاح عامةً ، والتأثير أيضاً في كلفته بهدف المحافظة على الاستقرار الاقتصادي ، وتشتمل تلك الأدوات على الآتي :-

أ- سعر إعادة الخصم : تقترض المصارف التجارية من البنك المركزي بضمان الاوراق المالية التي بحوزتها عندما تكون لها حاجة إلى سيولة إضافية ، لتقديمها قروضاً إلى عملائها ، إذ يقوم البنك المركزي بفرض سعر الفائدة على ذلك ، وهذا النوع من الإقراض يستعمل بهدف التخفيف من نقص السيولة والتحكم في الأوضاع النقدية والإئتمانية ، إلا أن سعر إعادة الخصم لا يكون ثابتاً عند مستوى معين بل يتغير تبعاً لنوعية الأوراق المالية ودرجة الضمان

المقدمة ، وتبعاً للآلية التي يعتمدها في الإقراض المضمون ، وقد يتغير هذا السعر على على وفق آلية البنك المركزي في معالجة حالات التضخم الاقتصادي والإنكماش الناتج عن التقلبات الاقتصادية والازمات.(Mc CONNELL,١٩٩٦:٣٠٠).

ب- عمليات السوق المفتوحة : تعدّ هذه الأداة من أهم الادوات تاثيراً واستخداماً ؛ اذ يقوم البنك المركزي ببيع الأوراق المالية أو شرئها للتأثير على حجم الاحتياطيات والسيطرة على مكونات عرض النقد، فضلاً عن التأثير في كلفة الإئتمان ، وسعر الفائدة بما يتلائم مع أهداف السياسة النقدية ، بمعنى إذا قام البنك المركزي بشراء الأوراق المالية فذلك يهدف إلى تطبيق سياسة نقدية توسعية لمعالجة حالة الركود الاقتصادي، لزيادة السيولة النقدية او احتياطيات المصارف التجارية ، وانخفاض أسعار الفائدة، وبذلك تزداد قدرة المصارف على منح الإئتمان لتحفيز النشاط الاقتصادي، أما اذا قام البنك المركزي بعمليات بيع الأوراق المالية فهذا سيؤدي إلى تقييد النشاط الاقتصادي، بهدف معالجة التضخم بتخفيض الاحتياطيات للبنوك والتأثير في الاساس النقدي وتخفيض عرض النقد فضلاً عن ارتفاع أسعار الفائدة (عبد القادر،٢٠١٠:١٩٦). إن نجاح هذه السياسة يتطلب أوراقاً مالية كافية في السوق، لدرجة تجعل البنك المركزي يؤثر على السوق بعمليات البيع والشراء التي يقوم بها .

ت- متطلبات الاحتياطي القانوني : يقضي تدخل البنك المركزي بفرض الاحتياطي النقدي القانوني، على ضرورة قيام المصارف التجارية بتجميد نسبة من الودائع لدى البنك المركزي ، ويختلف هذا عن الرصيد النقدي السائل لدى المصارف التجارية لمواجهة طلبات السحب المفاجئة ، لذا يعد الاحتياطي القانوني بمثابة خط دفاع للبنك والمتعاملين معه ، وهذه السياسة تستعمل بهدف إحداث التوازن النقدي ، فيعمد إلى رفع معدل الاحتياطي ونسبة السيولة عندما يسعى إلى الحدّ من مستوى الإئتمان، أي تطبيق سياسة نقدية (انكماشية) لتخفيض عرض النقد ، وبالعكس عندما يخفض نسبة الاحتياطي فتدل على اعطاء فرصة للمصارف للتوسع في عملية تقديم الإئتمان (عبد الرحيم،٢٠١٤:١٥٤).

رابعاً - مفهوم التوازن :

أنّ مصطلح التوازن من المصطلحات المفاهيم القديمة في الإقتصاد وقد اهتمت النظريات الإقتصادية في الغالب تحليلاتها بتحليل التوازن و مفاهيمه وكيفية تحقيقه من بداية القرن السادس العاشر حقبة التجاريين والكلاسيك الاوائل إذ افترضوا أنّ جميع الأسواق في حالة توازن ولقد كأنّت هذه الفرضية حجر الزاوية لنظريات الإقتصاد الكلاسيك كما كأنّت نظرية التوازن و اختلال التوازن وأنّدماج تلك النظريات في النمإذج الإقتصادية والعمل الرائد الذي قام به الإقتصادي الشهير كنيز وغيره من الإقتصاديين الجدد ويمكن أنّ يكون تعريف التوازن الإقتصادي :هو نظرية حديثة في قيمة المبادلة، وهي أنّ تحديد قيم السِّلَع توثِّر فيه أسبابٌ متعدّدة، وذلك لما يوجَد بين جميع الظّواهر الإقتصادية من الترابط (يسري:٢٤,٢٠٠٤).

لقد اجتاز مفهوم التوازن الإقتصادي من موازنة الدولة التي كأنّت تقتصر على إقامة التساوي بين النفقات الإدارية اللازمة لتسيير مصالح وامور الدولة من جهة وبين الإيرادات العامة من جهة اخرى، ليشمل التوازن الإقتصادي العام على المستوى الكلي الذي تمثّل في تحقيق التعادل بين الطلب الكلي والعرض الكلي, إذ مصطلح التوازن الإقتصادي له العديد من المفاهيم المختلفة ولا يوجد إجماع بين الإقتصاديين تختلف المفاهيم بين المفكرين التقليديين (الكلاسيك) والحديثين في الأنّواع المطلوبة والأدوات المستعملة والسياسات الإقتصادية المناسبة لتحقيق هذا الهدف (Shapiro:١٩٧٤,٤٣)

خامساً - التوازن الاقتصادي **Economic Balance** :

هو تطبيق لمفهوم فيزيائي على الظاهرات الاقتصادية. فهو وصف لحالة تعادلية تتكافأ فيها قوى متضادة تقوم بينها علاقات سببية، فإذا ما تغيرت إحدى القوى زيادةً أو نقصاناً تأثر غيرها تلقائياً أو عمداً تأثراً بعلاقة السببية أو تأثيراً فيها حتى تصل إلى حالة التوازن السابقة أو تبتعد عنها. والتوازن في اقتصاد ما، هو الوضع الذي يتيح فيه تناسب المكونات الإجمالية تحقيق التصحيح الملائم للتدفقات، وثباتاً في الأسعار تشغيلاً للآلية الاقتصادية. إنه الحالة الاقتصادية والمالية التي تتفاعل فيها قوى جزئية أو كلية أو كلها معاً، إذا ما توافرت شروط وظروف محددة، ويمكن أن يؤدي عدم استمرار أحد هذه الشروط أو نقصها أو زيادتها، مع ثبات غيرها، إلى خلل من خلال العلاقات أو التأثيرات المترابطة بين الوحدات الاقتصادية في الاقتصاد القومي، وقد يطول أجل هذا الخلل أو يقصر إلى أن تحدث أو تستحدث عوامل مضادة تعمل في عكس الاتجاه المخل فيعود التوازن الاقتصادي إلى سيرته الأولى.

من الصعب وضع تعريف شامل ودقيق لتعبير «التوازن». فالتوازن «نسبي»، أي إنه يُعرَّف بالاستناد إلى وضع سابق وظرف دولي ويمكن تعريف التوازن في الاقتصاد من خلال ثلاثة معانٍ:

١- التوازن بوصفه حالة موازنة قوى. وهو المفهوم التقليدي وفي الغالب هو المفهوم (السكوني) للتوازن (المساواة بين العرض والطلب في سوق ما، المساواة بين الاستثمار والادخار وغير ذلك).

٢- التوازن بوصفه حالة استراحة لنظام أو لجزء من نظام خاضع تبعاً لذلك لوضع استقرار. فمن هذه الزاوية إن كل عدم توازن في سوق ما -أي كل وضع يتحقق فيه فائض في عرض أو طلب بصورة مستمرة- هو وضع توازن إذا ما استمر في الزمن.

٣- التوازن بوصفه حالة تتحقق فيها التوقعات كاملة. إن التوازن، في هذه الحالة، هو الوضع الذي تتحقق فيه، بصورة تامة، التوقعات التي تتناول المتغيرات الاقتصادية الأساسية. هذا التوجه نجده في الأصل في النظرية النقدية لدى ليندهل Lindahl، وفي تحليل النمو المتوازن لدى هارود Harrod.

سادساً - التوازن الإقتصادي في الجدل الإقتصادي :

تطور مفهوم وتحليل التوازن الإقتصادي من الفكر التقليدي إلى الفكر الحديث إذ أنّ الأول هو التحليل الكلاسيك (التقليدي) الذي تبنته مجموعة من الإقتصاديين التقليديين مثّل ساي وآدم الذين كأنّوا روادًا إذ أنّ الأزمة الإقتصادية أثبتت عقم التحليل الكلاسيك وعدم قدرته على تحليل الأزمة وتفسيرها والتعامل معها وإذا كأنّ التحليل الكلاسيك لا يرى للنقود تأثيرا على النشاط الإقتصادي فأنّ النظرية الكينزية على يد الإقتصادي الشهير "جون ماينارد كينز" يرى عكس ذلك إذ أنّ كنيز يعتبر سوق النقد عنصرا مؤثرا يؤثرفي سوق السلع والخدمات على مستوى الناتج القومي من خلال أسعار الفائدة بالتالي هذا سوف يؤدي إلى تحقيق التوازن الداخلي بين سوق السلع والخدمات والاسواق النقدية .

١ - التوازن (التلقائي) الفكر الكلاسيك

يمكن إرجاع جذور النموذج الكلاسيك إلى القرن الثامن عشر وقد أتقنته مجموعة من الإقتصاديين الذين يدافعون عن الحُرّية الإقتصادية ومن أهم دوافعهم للسعي وراء الحُرّية الإقتصادية أنّهم يعتقدون أنّ التوازن

الداخلي تلقائي وليس تتدخل الدولة في الاسوق (سوق السلع والخدمات وسوق النقد) لتحقيقه وهي عالمية في الإقتصاد ,وأنّ اي خلل الإقتصادي من جهة نظرة هذه المدرسة هو استقرار جديد سيتم استعادته قريبًا وكأنّ رواد هذه المدرسة الذين ساهمو هم (ديفيد ريكاردو , وادم سمث , وساي) في بعض مبادئ أنشاء المدرسة الكلاسيكية ,و تحديد مستوى التوازن الإقتصاد الداخلي مشتق من النظرية الإقتصادية الجزئية ممّا يعني أنّه يحلل السوق وهذا التحليل يحدد من سوق السلع والخدمات الذي يتحدد فيه حجم الادخار والاستثّمار مع افتراض حياد النقود وسوقها (مصطفى وسهير:١٩٨٩,٢٤٠).

ومن أهم المبادئ الكلاسيكية أنّ جميع الأسواق (أسواق السلع والخدمات والنقود) لها اليد العليا في المنافسة في ضوء هذه المنافسة إذ تسعى جميع المشاريع إلى زيادة الربح الإجمالي عن طريق تقليل التكاليف إلى الحد الأدنى ,وأنّ المساواة بين الادخار والاستثّمار بالمعنى الكلاسيك شرطًا أساسيًا لقأنّون ساي بما في ذلك شرط التوازن لذلك فأنّهم يستبعدون الجهل بعدم كفاية الطلب الكلي من إجمالي العرض ومنه يتضح عدم وجود خسارة في الدخل من خلال الادخار لأنّه يتم تحويل الأخير مباشرة إلى الاستثّمار لأنّ الادخار هو صورة من صور الأنّفاق أي يمثّل الأنّفاق على شراء السلع الرأسمالية أي فئة الادخار مثّل فئة الاستثّمار (Markusen :٢٠١١,٦٧)

ممّا يعني أنّه سيتم تحويل كل المدخرات تلقائيًا إلى استثّمار والهدف من تحقيق التوازن الداخلي هو الافتراض الكلاسيك للمرونة في الأسعار والأجور وأسعار الفائدة,من هنا يتضح أنّ الفكر الكلاسيك كأنّ يركز على التشغيل الكامل الذي يستند على دعامين أساسين أولاهما أنّ كل عرض يخلق الطلب الخاص به (قأنّون ساي)، أي أنّ حجم الأنّتاج مهما بلغ سيتوفر له الطلب الكافي، أمّا الثاني أنّ التشغيل الكامل يتحقق بطريقة تلقائية واستنادا إليها فأنّ أصحاب الأعمال يستمرون في استعمال عوامل الأنّتاج إلى الحد

الذي تتكافأ فيه النفقة الحدية مع الأنّتاج الحدي، في ظل هذه الشروط والافتراضات يتحقق حسب الكلاسيك التوازن الداخلي التلقائي.

٢- **التوازن في الفكر الكينزي**

من أولى تحليلات التوازن هو التحليل الكلاسيك (التقليدي) وقد تبناه مجموعة من الإقتصاديين التقليديين واعتمدوا على عدة فرضيات ودراسات بما في ذلك "قأنّون ساي" والحالة التي كأنّت فيها افتراضات توازن الإقتصاد عند تحقيق التشغيل الكامل واليد الخفية التي تفرض حيادية النقود التي تسعى إلى التوازن ومع ذلك ، فقد أثبتت الأزمة الإقتصادية العالمية في سنة ١٩٢٩ أنّ تحليل وتفسير الأزمة من خلال التحليل الكلاسيك كأنّ عديم الجدوى ولا يمكن أنّ يحل الأزمة واثبتت عجزه لذلك ظهرت النظرية الكينزية على يد الإقتصادي الشهير جون كينز (المحجوب : ٨٠,١٩٩٢)

وظهرت أفكاره في أعماله أذ يستأنّف كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" اعادة الاهمية في التحليل الكلي وتركز النظرية على العلاقة بين كمية النقد وأسعار الفائدة ونفقات استثّمار النقود والاستعمال والأسعار وتُعدّ علامة من مبدأ الحُرّية الإقتصادية ونفيا لنظرية القائلة بأنّ الرفاهية على المستوى الجزئي كافية لتحقيق الرفاهية,التي اعتبرت أهم النظريات لما قدمته من إسهاماًت ودراسات على المستوى الكلي(جوارتيني،واستروب: ٢٧٠,١٩٩٣).

أقـر كينـز بـأنّ الإقتصـاد قـد يكـون فـي حالـة تـوازن عنـدما يكـون دون مـن مسـتوى التشـغيل الكامـل وفقًـا لنمـوذج كينـز ، يتطلـب تـوازن القطـاع الحقيقـي أنّ يكـون إجمـالي المعـروض مـن السـلع والخـدمات التـي يمثّلهـا النـاتج المحلـي الإجمـالي مسـاويًا لإجمـالي الطلـب الـذي يمثّلـه الأنفـاق الاسـتهلاكي والاسـتثّماري وبالمثّـل ، يـتم تحديـد تـوازن سـوق السـلع مـن خـلال المسـاواة بـين الادخـار والاسـتثّمار لأنّ مـا يـتم خصـمه مـن الـدخل علـى صـورة مـدخرات يجـب تعويضـه بنفقـات اسـتثّمارية مسـاوية لـه فـي هـذه الحالـة إجمـالي العـرض يسـاوي إجمـالي الطلـب وركـز كينـز علـى تقـديره لمسـتوى الأنتـاج الإجمـالي للأنفـاق الاسـتثّماري والأنفـاق الاسـتهلاكي لـذلك مـن وجهـة نظـره إجمـالي الطلـب يسـاوي إجمـالي الاسـتثّمار والأنفـاق الاسـتهلاك ويعتبـر التحليـل الكينـزي أنّ التـوازن الـداخلي أنمـا يـتم عنـدما يتحقـق تـوازن سـوقي السـلع و الخـدمات و النقـد فـي أنّ واحـد أي بصـورة متزامنـة, مـرد ذلـك الـى أنّ كينـز علـى عكـس الكلاسـيك عُـدّ النقـود متغيـر مهمـاً أي أنّهـا تـؤثر علـى المتغيـرات الإقتصـادية الحقيقيـة و بالتـالي لا يمكـن إهمـال شـروط تـوازن سـوق النقـد لتحقيـق التـوازن الإقتصادي الكلي (عوض : ١١,١٩٨٤)

و بالتالي ترى الفرضيات كنزية أنّ الإقتصاد يفتقر إلى حتمية التوازن ولكن يجب على الدولة أنّ تؤدي دورًا في القضاء على الأزمة ، ولذلك يعتقد كينز أنّ التدخل لن يكون دائمًا بل مجرد يد لمساعدة كونها علاجاً لا مفر منه وليس حلاً.وأنتقاد كينز فكرة أنّ للنقود دوراً محايداً إذ أنّه يعتقد أنّ النقود مخزن وقياس للقيمة تؤدي دورًا حيويًا في تشغيل الإقتصاد ، لأنّه من المستحيل فصل الإقتصاد الحقيقي عن النقدي وذلك لاغراض التبادل والاحتياط وكذلك أنتقد كينز فكرة التشغيل العام و التي أثبتت عدم صلاحيتها من

خلال أزمة ١٩٢٩ ، التي نتج عنها بطالة وركود و عليه يمكن للإقتصاد أنّ يتوازن من عدة مستويات بما في ذلك مستوى الاستعمال الشامل

سابعاً - نموذج (هيكس هأنّسن) **IS_LM**

التوازن السلعي والنقدي في نموذج IS_LM امتداد للنظرية الكينزية في التحليل الإقتصادي الذي كانّ يختلف عن النظرية الكلاسيكية ويتحدد سعر الفائدة بتقاطع منحنى الاستثّمار مع منحنى الادخار وفي هذه الحالة يعد سعر الفائدة غير معلوم و ذلك بسبب اعتماد الادخار على حجم الدخل القومي والذي يعتمد بدوره على حجم اجمالي الأنّفاق الاستثّماري واستناد الأنّفاق الاستثّماري على سعر الفائدة وبالتالي معرفة حجم الدخل القومي يجب التعرف على سعر الفائدة , ولمعرفة سعر الفائدة لابد من معرفة حجم الدخول القومية وبالتالي الدورأنّ في حلقة فارغة (Elmer;٢٠١١,١) .

أمّا النظرية الكينزية فلا تعطى تفسيراً ودليلاً واضحا حول العلاقة بين سعر الفائدة والدخل القومي إذ يرى كينز أنّ سعر الفائدة يتحدد في السوق النقدية بتقاطع منحنى الطلب على النقود مع منحنى العرض النقد إذ يمكن معرفة حجم الدخل القومي، إلا أنّ حجم الدخل القومي يعتمد على الأنّفاق وللتغلب على هذا القصور في النظرية الكينزية قام الإقتصاديأنّ (هيكس هأنّسن) (الكينزون الجدد) بضم افكار النظرية الكلاسيكية و الكينزية في اطار أنّموذج واحد لمعرفة مستوى الدخل القومي التوازني وسعر التوازني

وبالتالي فأنّ هذا الإطار مثّل أنّموذج يوضح التوازن الإقتصادي العام ويسمح بتحديد مدى فاعلية السياسة النقدية والمالية ليطلق على هذ الأنّموذج أنّموذج (IS–LM) أو ما يعرف بالنظرية الكينزية الجديدة لتفسير التوازن الإقتصادي الكلي و يهدف النموذج إلى تحديد مستوى التوازن العام مع مراعاة متغيرات الفائدة

والدخل وربطها بوظائف الاستثّمار والادخار من جهة و العرض والطلب على النقود من جهة أخرى يجمع النموذج بين السياسة النقدية والسياسة المالية لتحقيق حالة من توازن الإقتصاد (Stuart;١٩٨٢,٣٧)

ثامناً - التوازن الأنّي لسوق النقود ولسوق السلع والخدمات (IS-LM):

لقد أظهرنا سابقًا أنّ حالة توازن سوق الأنّتاج (سوق السلع والخدمات) هي المساواة بين المدخرات والاستثّمار ، ومن هنا يتم اشتقاق منحنى(IS),تتطلب شروط التوازن في سوق النقد لتساوي العرض والطلب على النقود ، ويتم اشتقاق منحنى(LM)على هذا الأساس لذلك فأنّ شرط التوازن الإقتصادي العام عند هيكس وهأنّسن هما التوازن سوق الأنّتاج وسوق النقود في أنّ واحد ولأنّ سعر الفائدة لا يمكن تقديره على وجه اليقين إلا إذا عرفنا مستوى الدخل الفعلي مقدمًا ، يقودنا هذا إلى معرفة أنّ سعر الفائدة والدخل الفعلي يجب أنّ يتم تحديدهما معًا ، والذي لا يمكن تحقيقه إلا عندما يصل الإقتصاد ككل إلى التوازن (الصادق وآخرون: ٦٠,١٩٩٧), ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البيأنّي التالي:

الشكل (١)

نـموذج IS-LM

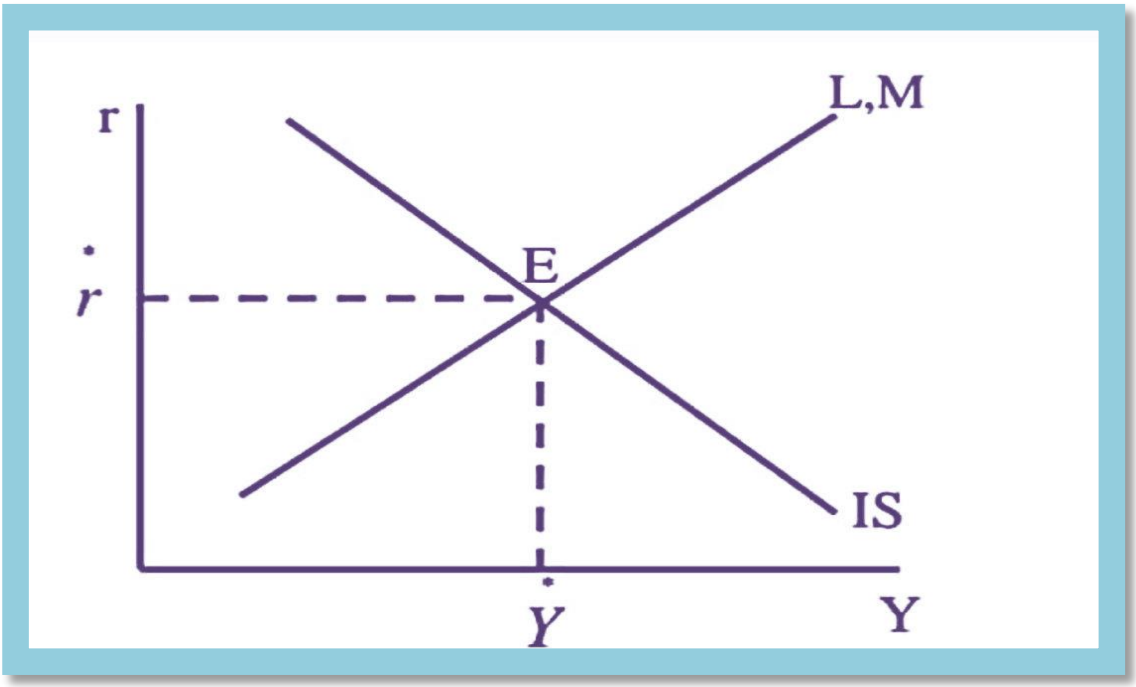

المصدر: احمد الاشقر, الإقتصاد الكلي ص ٢٦٨

يتمثّل الاختلاف في نموذج هيكس وهأنسن في أنّهما يخلطأنّ وجهة نظر المدرسة الكلاسيكية حول أسعار الفائدة وتعتقد أنّ هذه ظاهرة حقيقية في السوق الحقيقي يحددها المسار المتكافئ للاستثّمار والادخار, ومع وجهة نظر مدرسة الكينزية التي تنظر الى أسعار الفائدة على أنّها الظاهرة النقدية في السوق النقدي التي تحددها تقارب منحنيي الطلب على النقود وعرض النقود طالما أنّ منحنىIS-LMالذي يؤدي إلى تغيرات في أسعار الفائدة يُرى في هذا النموذج لا تزال أسعار الفائدة ظاهرة حقيقية وظاهرة نقدية عندما يتحُرّك (IS)-(LM) في نفس الوقت و سيتغير مستوى توازن الدخل وأسعار الفائدة هذا يعني أنّ التوازن المطلوب هو توازن يخضع فيه سوق النقد والسلع لصدمات معينة وتكون إحداها حالة التوازن الإقتصادي .

المبحث الثاني
واقع الاقتصاد العراقي بعد عام ٢٠٠٣

بـالنظر إلـى تـاريخ العـراق الإقتصـادي يتبـين أنّـه لـيس سلسـلة مترابطـة لكنهـا مرتبطـة أحيأنّـا وتفصـلها أحيأنّـا الظـروف السياسـية والإقتصـادية التـي مربهـا ، يمتلـك العـراق أيضـاً قاعـدة مـوارد غنيــة ومتنوعــة بالإضــافة إلــى احتياطياتــه النفطيــة الغنيــة ومــن أهــم مقومــات التــي تُعــدّ الارث الإقتصادي الثقيل للعراق كما يلي :

اولاً - الإقتصاد ألريعي :

يمتلـك العـراق قاعـدة مـوارد غنيـة ومتنوعـة وهـو ثـأنّي أكبـر احتيـاطي للـنفط الخـام فـي العـالم إذ تبلـغ يـد العاملـة الوطنيـة فيـه أكثـر مـن ٧ملايـين وهـو مـا يفـوق بكثيـر مـوارد أي دولـة عربيـة, إذ عـرف العـراق باكتشـاف الـنفط عـام ١٩٢٧ وبـدأ الإقتصـاد العراقـي تغيـرات جوهريـة والتحـول لأنّ الـنفط هـو أهـم مـورد طبيعـي ويسـاعد علـى تغييـر طبيعـة العلاقـات والمصـالح الإقتصـادية الدوليـة لـيس مـن المسـتغرب أنّ لكـون الـنفط هـو العمـود الفقـري للحيـاة الإقتصـادية فـي البلـدأنّ المنتجـة للـنفط بمـا فـي ذلـك العـراق لأنّـه مصـدر الـدخل الأكثـر أهميـة ويمتلـك العـراق احتياطيـات نفطيـة مؤكـدة تبلـغ (١١,٥) مليـار برميـل بالإضـافة إلـى هيمنـة الـنفط علـى التجـارة الخارجيـة إذ تتجـاوز مسـاهمة عائـدات الـنفط ٩٠٪ مـن الإيـرادات الوطنيـة ولـذلك يمكـن القـول أنّ الريعيـة تهـيمن علـى الإقتصـاد العراقـي وهـي السـبب المباشـر لاخـتلال التـوازن الهيكلـي (محمـد :٣٧,٢٠٠٨).

ثانياً - المديونية :

تُعـدّ الـديون الخارجيـة مـن أهـم القضـايا الإقتصـادية مصـحوبة بالعديـد مـن المخـاطر السياسـية والاجتماعيـة والتـي تتمثّـل فـي التبعيـات الإقتصـادية والسياسـية للـدول المقرضـة ,وظهـرت ظـاهرة الـدين الخـارجي للعـراق فـي ثّمأنّينيـات القـرن الماضـي وأنّ الحكومـة اسـتنزفت كامـل احتياطياتهـا مـن العملـة الأجنبيـة لتمويـل الحُـرّب التـي اسـتمرت ثّمـانّ أعـوام ، فضـلاً عـن تصـاعد الـديون الخارجيـة فـي الحُـرّب , ممّـا اضـطرها إلـى تقلـيص نفقاتهـا والبـدء بعمليـة بيـع منشـات القطـاع العـام ابتـداء مـن عـام ١٩٨٧ (Bertelsmann: ٢٠٠٣,٣)وازدادت خطـورة بعـد أنّ شـهد الإقتصـاد العـالمي أزمـات متتاليـة لا سـيما الأزمـة الإقتصـادية العراقيـة فـي مطلـع التسـعينيات بلـغ الـدين الخـارجي للعـراق (٤١) مليـار دولار التـي أدت إلـى العقوبـات الإقتصـادية اللاحقـة المتمثّلـة بوقـف الصـادرات وتجميـد الأصـول العراقيـة واتسـاع عجـز ميـزانّ المـدفوعات الأمـر الـذي أدى إلـى تفـاقم الـديون ووقـع العـراق فـي عـبء شـرك خدمـة الـدين والبـالغ (٧) مليـار دولار سـنويا بسـبب حـد تراجـع الـواردات (٩٠٪) والصـادرات (٩٧٪) ، وتجـاوزت خدمـة الـدين التراكمـي (٦٠) مليـار دولار ومبلـغ تجـاوزت التعويضـات المدفوعـة للمتضـررين حتـى ٤ سـبتمبر ٢٠٠٣ (١٧) مليار دولار(ابوهات :٤,٢٠٠٤)

ثالثاً - هيمنة القطاع العام :

يعـد القطـاع الخـاص اليـوم محـورًا مهمًـا فـي عمليـة التنميـة المسـتدامة سـواء فـي الـدول المتقدمـة أو الناميـة لأنّ قوتـه تؤهلـه لاداء دور رائـد فـي المجـال الإقتصـادي والاجتمـاعي وعـأنّى القطـاع الخـاص فـي العـراق مـن تهمـيش كبيـر مـع تتـابع الحكومـات لأنّهـا لـم تـنجح فـي وضـعها علـى المسـار الصـحيح فضـلاً أنّهـا لـم تـؤدي دوراً فـي أهـم مرحلـة مـرت بهـا الدولـة ،

وتوقفت المصـأنّع والشـركات الخاصـة بعـد الاحـتلال الأمريكـي للعـراق عـام ٢٠٠٣ الاعتمـاد علـى الـواردات الأجنبيـة أصـبح هـو الأسـاس بالإضـافة إلـى ضـعف الاسـتثّمار فـي الدولـة ممّـا يـؤدي إلـى الاعتمـاد الكامـل علـى القطـاع الحكـومي لـذلك يفضـل المـواطن القطـاع العـام الـذي يضـمن حقوقـه فـي مرحلـة مـا بعـد التقاعـد علـى عكـس القطـاع الخـاص الـذي لـيس جـزءًا مهمًـا مـن بنـاء العـراق بعـد عـام ٢٠٠٣ وهنـاك العديـد مـن المشـاكل مـع القطـاع الخـاص بمـا فـي ذلـك معوقـات الدولـة مـن خـلال الإجـراءات المعقـدة وعـدم وجـود بيئـة مثاليـة الأمـر الـذي دفـع غالبيـة رجـال الأعمـال إلـى حـزم أمـوالهم ونقلهـا إلـى خـارج الـبلاد للاسـتثّمار والعمـل. وسـاهم القطـاع الخـاص فـي المـدة ٢٠٠٤ – ٢٠٢٠ بحوالـي ثلـث الناتـج المحلـي الإجمـالي(٣٣,٨%) فيمـا بلـغ أعلـى إسـمهم لـه (٤٢,٧%) فـي سنة ٢٠١٦ (كاظم :٥,٢٠٢١).

رابعاً - التضخم الركودي :

يعـد التضـخم المصـحوب بـالركود مـن الظـواهر التـي تسـببت فـي الجـدل والاخـتلاف بـين مـدارس الإقتصـاد المختلفـة لتفسـيرها واختلـف الإقتصـاديون فـي ذلـك الوقـت وفـي العـراق سـبب الركـود التضـخمي هـو مـزيج مـن العوامـل الخارجيـة والداخليـة أي هـو طبيعـة العلاقـات الإقتصـادية التـي تـربط الدولـة بـدول أخـرى وارتفـع التضـخم بشـكل ملحـوظ فـي التسـعينيات و رافقـه ارتفـاع ووصـول إلـى أرقـام عاليـة جـدا بطالـة فـي الإقتصـاد لـذلك يمكننـا التأكـد مـن أنّ الإقتصـاد العراقـي يمـر بركـود تضـخمي بسـبب ارتفـاع قيمـة العملـة الوطنيـة بسـبب الصـادرات النفطيـة ، وأسـعار سـتكون السـلع المنتجـة محليًـا أعلـى مـن السـلع المسـتوردة ، وبالتـالي زاد الطلـب علـى الـواردات وزاد الطلـب علـى الـنفط ويـؤدي أنّخفـاض الأنّتـاج المحلـي وأنّخفـاض الصـادرات إلـى أنّخفـاض النمـو فـي

القطاعـات الأنّتاجيـة المرتبطـة بالتصـدير ، ممّـا يـؤدي إلـى تقلـص القـدرة الأنّتاجيـة ، وأنّخفـاض النـاتج المحلـي الإجمـالي ، وارتفـاع معـدلات البطالـة ، ممّـا يعنـي أنّعـدام الحصـول علـى دخـل ومـا يترتب على ذلك من تدهور في المستوى المعيشي (إبراهيم :٢٠٠٥,٣٣)

خامساً - الإختلالات الهيكلية في الإقتصاد العراقي :

بشـكل عـام يشـير إلـى المشـاكل التـي تصـاحب أو تـؤثر علـى الهيكـل الإقتصـادي للدولـة داخـل الدولـة بطريقـة مـن شـأنّها دفـع الإقتصـاد الـوطني عمـا يجـب أنّ يكـون عليـه فـي حيـاة الدولـة وأهلهـا ، وهنـاك خلـل هيكلـي واضـح فـي الإقتصـاد العـراق بسـبب تنـامي دور القطـاع الريعـي وأنّ كأنّـت سياسـات التنميـة الإقتصـادية تؤكـد علـى مبـدأ التـداخل بـين القطاعـات الإقتصـادية ودرجـة ترابطها، وهنا لابد من تحليل مسار تلك الإختلالات الحاصلة في الإقتصاد العراقي وكما يلي:

١- **اخـتلال هيكـل النـاتج** : النـاتج المحلـي الإجمـالي لأي بلـد هـو أهـم مقيـاس للنـاتج الإجمـالي للدولـة ومؤشـر مهـم للنمـو الإقتصـادي يعـرف بأنّـه مجمـوع القـيم النقديـة للسـلع والخـدمات التـي ينتجهـا المجتمـع والمباعـة فـي السـوق خـلال مـدة معينـة عـادة سـنة واحـدة , ويتسـم الإقتصـاد العراقـي باعتمـاده الكبيـر علـى القطـاع الأولـي(النفط والاسـتخراجي) مـع إعطـاء أهميـة اقـل نسـبيا للقطـاع الثـاني والثالث(الكهربـاء والصـناعات التحويليـة) فـي توليـد النـاتج المحلـي الإجمـالي ،إذ أنّ مسـاهمة كـل قطـاع فـي بنيـة النـاتج المحلـي يـؤدي الـى تغيـر هيكـل الطلـب النهـائي إضـافة إلى عوامل أخرى كالتقدم التكنولوجي وتغيير هيكل التشغيل ...الخ

٢- **اخـتلال هيكـل الموازنـة العامـة** : تتكـون الموازنـة العامـة مـن مجـالين رئيسـيين: جأنّـب الإيـرادات العامـة وهـو الإيـرادات التـي تحصـل عليهـا الدولـة مـن الـدخول إذ يعتمـد العـراق علـى

الـنفط كمصـدر رئيسـي للتمويـل وتراجـع أهميـة المـوارد الماليـة الأخـرى , وأنّ اعتمـاد العـراق فـي ايراداتـه علـى عائـدات الـنفط وبصـورة رئيسـة تعكـس حالـة التخلـف فـي الهيكـل الإقتصـادي خاصـة إذا واجهـت الدولـة مخـاطر خارجيـة مثّـل أنخفـاض أسـعار الـنفط العالميـة وأنّخفـاض حجـم الصـادرات وعوامـل أمنيـة فأنّهـا تثيـر أيضًـا مخـاوف بشـأنّ مسـتقبل الإقتصـاد والتـي يـنعكس تأثيرهـا بشـكل مباشـر علـى أنّتـاج الـنفط يـتم تقـدير الإيـرادات العامـة بنـاءً علـى حجـم صـادرات النفط ومستويات الأسعار (حمادي:٢٠١٠,٤٣٠)

٣- **اخـتلال هيكـل ميـزانّ المـدفوعات** :أنّ ميـزانّ المـدفوعات هـو أداة مهمـة لمسـاعدة الـدول علـى تخطـيط علاقاتهـا الإقتصـادية الخارجيـة بشـكل صـحيح وسـليم ويُعـرَّف بأنّـه (كسـجل أساسـي ومـوجز ومـنظم لجميـع المعـاملات التـي تـتم بـين الدولـة والمـواطنين والمؤسسـات المحليـة نظيـر الدولـة للـدول الأخـرى لفتـرة زمنيـة معينـة عـادة مـا تكـون سـنة) والمعلومـات التـي تحتويهـا مهمـة ومفيدة للبنوك والمؤسسات في القطاعين المالي والتجاري (James:١٩٧٦,١٦)

سادساً - تحليل عجز الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠) :

عنـدما تعتمـد الدولـة سياسـة ماليـة توسـعية يظهـر العجـزويتم ذلـك فـي فتـرات الضـغوط الأنّكماشـية فـي الإقتصـاد وعنـد الحاجـة إلـى تمويـل مشـاريع إقتصـادية تنمويـة واسـعة العجـز هـذه الحالـة لـيس حالـة سـيئة ولا يجـب الخـوف منـه وأنّمـا يفتـرض أنّ يكـون هـدفا مقصـودا عنـدما يكـون الدولـة بحاجـة الـى تقـديم خـدمات عامـة افضـل واحـداث تنميـة واعمـار. كمـا لايجـب أنّ يكـون العجـز تقـديري يغطـى مـن الفـوائض غيـر المنفـذة والا ماالحكمـة مـن وضـعه. وأنّمـا لابـد مـن الضـغط بشـدة لتنفيـذ الموازنـة وجعـل العجـز حقيقـي وهنـا تجتهـد السياسـة الماليـة ايجـاد مصـادر لتمويـل العجـز تكـون اقـل ضـررا

علـى الإقتصـاد مـن خـلال تسـويق الـدين العـام علـى أنّ يكـون التمويـل بـالعجز موجـه نحـو مشـاريع تعطـي مخرجـات لكـي لايكـون للعجـز آثـار سـلبية تضـخمية (Marten :٢٠٠٩,١٠) وتعـد الموازنـة العامـة أداة أساسـية لتحديـد اتجـاه السياسـة الماليـة فـي أي دولـة، هـذه السياسـة التـي أخـذت فـي العـراق مسـارا توسـعيا عبـر السـنوات (٢٠٠٤-٢٠٢٠) كمـا فـي الجـدول ادنـاه وهـو أنّعكـاس للواقـع الإقتصادي المتردي الذي عاشه العراق في الفترات السابقة

وأنّ الموازنـة العامـة حققـت فائضـا للعـامين مـن ٢٠٠٤-٢٠٠٦، وهـذا يعـود إلـى التحسـن الحاصـل فـي العوائـد النفطيـة للعـراق بعـد عـام ٢٠٠٤ حينمـا حصـل ارتفـاع ملحـوظ فـي أسـعار الـنفط، وبنـاء علـى ذلـك فقـد تكيفـت الدولـة مـع التطـورات الحاصـلة فـي أسـعار الـنفط ورسـمت اتجاهـات نفقاتهـا مـع تلـك الأسـعار أي إتبـاع سياسـة ماليـة توسـعية وشـمل هـذا الأنّفـاق الاسـتثّماري والجـاري وأنّعكـس ذلـك علـى ارتفـاع قيمـة الرواتـب والأجـور للعـاملين فـي الدولـة، ولكـن مـا أنّ حصـلت الأزمـة الماليـة العالميـة عـام ٢٠٠٨ ومـا رافقهـا مـن أنّكمـاش إقتصـادي وشـحة فـي السـيولة الناتجـة عـن أنّخفـاض العوائـد النفطيـة والتـي تسـببت بتراجـع الطلـب الكلـي علـى السـلع والخـدمات، واسـتمر هـذا الوضـع حتـى نهايـة عـام ٢٠١٢ الـذي أدى إلـى حصـول عجـز مـالي فعلـي فـي خـلال الأعـوام اللاحقـة وأنّ الارتفـاع المسـتمر فـي الأنّفـاق العـام "سـيولد بـدوره آثـاراً سـلبية متمثّلـة بارتفـاع الأسـعار التـي تسـتتبع بموجـات تضـخمية متواليـة، وذلـك لأنّ زيـادة الأنّفـاق العـام فـي ظـل الجهـاز الأنّتـاجي غيـر المـرن وغيـر القـادر علـى تلبيـة الزيـادة فـي الطلـب الكلـي الناجمـة عـن تصـاعد الأنّفـاق العـام سـتؤدي إلـى هـذه الموجـات مـن التضـخم"، كـذلك فـأنّ زيـادة النفقـات وبمعـدل يفـوق الإيـرادات سيكون له أثاراً سلبية على الإقتصاد العراقي

الجدول (١)

تحليل عجز أو فائض الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠)

السنة	اجمالي ايرادات العامة	اجمالي النفقات العامة	العجز أو الفائض
٢٠٠٤	٣٢٩٨٨٩	٣٢١١٧٥٠	٨٦٥٢٤٨
٢٠٠٥	٤٠٤٣٥٥	٢٦٣٧٥١	١٤١٢٧٧
٢٠٠٦	٤٩٠٥٥٥	٣٨٨٠٦٦	١٠٢٥٦٦
٢٠٠٧	٥٤٩٦٤٩	٣٩٠٣١٢	١٥٥٦٨٢
٢٠٠٨	٨٠٦٤١	٥٩٤٠٣٣	٢٠٨٤٨٨
٢٠٠٩	٥٥٢٤٣٥	٥٢٥٦٧٠	٢٦٤٢٣٢
٢٠١٠	٧٠١٧٨٢	٧٠١٣٤٢	٤٤٠٢٢
٢٠١١	١٠٨٨٠٧٤	٧٨٧٥٧٦	٣٠٠٤٩٧
٢٠١٢	١١٩٤٦٦٤	١٠٥١٣٩٥	١٤٦٧٧٦
٢٠١٣	١١٣٧٦٧٣	١١٩١٢٧٥	-٥٣٦٠١
٢٠١٤	١٠٥٣٨٦٦	١١٣٤٧٣٥	-٨٠٨٦٨
٢٠١٥	٦٦٤٧٠٣	٧٠٣٩٧٥	-٣٩٢٧٢
٢٠١٦	٥٤٤٠٩٣	٦٧٠٦٧٤	-١٢٦٥٨١
٢٠١٧	٧٧٣٣٥٩	٧٥٤٩٠١	١٨٤٥٨٣٥
٢٠١٨	١٠٦٥٦٩٨	٨٠٨٧٣١	٢٥٦٩٦٦
٢٠١٩	١٠٧٥٦٦٧	١١١٧٢٣٥	-٤١٥٦٥
٢٠٢٠	٦٣١٩٩٦	٧٦٠٨٢٤٤	-١٢٨٨٢٧٦

المصدر- البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية لسنوات مختلفة

ويلاحظ من جدول اعلاه أنّخفاض مقدار الفائض عام (٢٠١٢) ليصل إلى (١٤٦٧٧٦) مليار دينار , وقد جاء هذا الأنّخفاض نتيجة لزيادة النفقات العامة , وذلك لارتفاع الأنّفاق الحكومي بشقيه (الجاري والاستثّماري) ,على الرغم من ذلك ارتفعت الايرادات العامة . كما شهد عام (٢٠١٣) عجزاً في الموازنة العامة , إذ بلغت قيمة العجز (-٥٣٦٠١) كأنّ سبب ذلك العجز هو أنّخفاض الإيرادات العامة , نتيجة لأنّخفاض إيرادات الصادرات النفطية , والتي تُعزى إلى أنّخفاض في أسعار النفط العالمية , سجلت الأعوام (٢٠١٥و٢٠١٦و٢٠١٧) , عجزاً مالياً بسبب زيادة النفقات العامة وخاصةً أنّفاق الدولة على حُرّب تنظيم داعش الإرهابي وتوفير المعدات العسكرية والأنّفاق على النازحين , بينما سجلت سنة ٢٠١٨ فائض قدره (٢٥٦٩٦٦) أمّا في عام (٢٠١٩)و(

٢٠٢٠) كأنّـــت ســـنتين عجـــزإذ بلـــغ العجـــز فـــي الموازنـــة ٢٠٢٠(١٢٨٨٢٧٦-) وكمـــا موضـــح فـــي الشكل الاتي

الشكل (٢)

العجز أو الفائض للموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

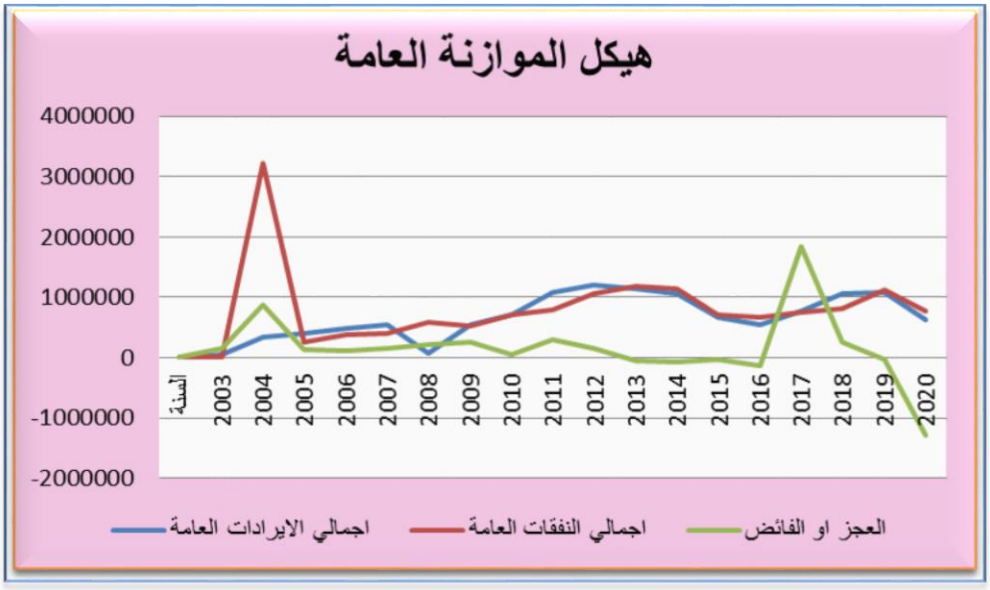

المصدر : من اعداد الباحث استناد إلى بيأنّات الجدول (١)

المبحث الثالث

تحليل مؤشرات التوازن الاقتصادي في العراقي

اولاً - التوازن في سوق السلع والخدمات :

يعد الإقتصاد العراقي ومنذ زمن بعيد من معأنّاة الإختلال الأنّتاجي إذ، شهد حالة من عدم التناسب بين القطاعات الإقتصادية التي تمثّل أهم مصادر العرض المحلي، و أنّعكس ذلك في اختلال القدرات الأنّتاجية الحقيقية المتولدة في الإقتصاد والمعبر عنها بالقيم المضافة لكون الناتج المحلي الإجمالي هو احد المتغيرات الإقتصادية التي يتم عن طريقها الوقوف على طبيعة ومسار النشاط الإقتصادي ومن ثّم تحديد نقاط القوة والضعف في الهيكلية الكلية للإقتصاد ، في حين أنّ اغلب الأنّشطة الإقتصادية غير النفطية لم تأخذ دورها المطلوب في عملية التنمية، إذ بلغت نسبة مساهمتها (٦,٤٧ %)من أجمالي الناتج المحلي الاجمالي، وعليه لابد من التركيز على هذه الأنّشطة من اجل تامين التوازن الإقتصادي الذي لايكون مرهونا بأنّتاج النفط وتقلبات اسعاره عالميا، وممّا لاشك فيه أنّ نسب مساهمة هذه الأنّشطة لا تتناسب مع الموارد والامكأنّات المتاحة في الإقتصاد، الامر الذي يستلزم اتخإذ خطوات سريعة وجدية نحو تغيير هيكل الإقتصاد العراقي من إقتصاد احادي الجأنّب (إقتصاد ريعي) إلى إقتصاد متنوع الموارد من خلال تشجيع وتنويع البنية الأنّتاجية للجأنّب الحقيقي من الإقتصاد عن طريق جذب وتعزيز الاستثّمارات المحلية والاجنبية وتفعيل دور القطاع الخاص لكي يسهم في زيادة الأنّتاج والاستثّمار والتشغيل واعادة التوازن بين القطاعات الإقتصادية.فعند النظر إلى الجدول(٢)يمكن

توصـيف النـاتج المحلـي الإجمـالي العراقـي وتحديـد القطـاع القائـد المـتحكم بدفـة الإقتصـاد العراقـي ككل ، والذي تطور خلال المدة المدروسة كالتالي

جدول (٢)

نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

السنة	الأنشطة السلعية	الأنشطة التوزيعية	الأنشطة الخدمية	المجموع
٢٠٠٤	٦٨,٧	١٥,٥	١٦,٣	١٠٠
٢٠٠٥	٧٠,٠	١٤,٤	١٥,٦	١٠٠
٢٠٠٦	٦٧,٢	١٤,٥	١٨,٢	١٠٠
٢٠٠٧	٦٥,٠	١٤,٠	٢١,٠	١٠٠
٢٠٠٨	٦٥,٢	١٥,٤	١٩,٤	١٠٠
٢٠٠٩	٥٣,٥	٢٠,٠	٢٦,٥	١٠٠
٢٠١٠	٦٠,٨	١٤,٨	٢٤,٤	١٠٠
٢٠١١	٦٧	١٢,٧	٢٠,٣	١٠٠
٢٠١٢	٦٥,٤	١٢,٥	٢٢,١	١٠٠
٢٠١٣	٦٣,٧	١٤,٥	٢١,٨	١٠٠
٢٠١٤	٦١,٢	١٦,٥	٢٢,٣	١٠٠
٢٠١٥	٤٧,٢	٢١,٣	٣١,٥	١٠٠
٢٠١٦	٤٨,٠	٢١,٥	٣٠,٠	١٠٠
٢٠١٧	٥٢,٩	٢٠,٣	٢٦,٨	١٠٠
٢٠١٨	٥٧,٢	١٩,١	٢٣,٧	١٠٠
٢٠١٩	٥٦,١	١٨,٩	٢٥,٠	١٠٠
٢٠٢٠	٤٦,٤	٢١,٢	٣٢,٤	١٠٠

المصدر: البنك المركزي العراقي ، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث ,التقرير الإقتصادي سنوات مختلفة.

وعنـد التـدقيق فـي مكونـات النـاتج المحلـي الإجمـالي العراقـي بـالنظر فـي الجـدول (١) نجـد ا ن القطـاع السـلعي هـو المكـون الأسـاس لـه وبنسـبة بلـغ (٦٨,٧%) لسـنة ٢٠٠٤أمّـا القطاعـات الأخـرى (التـوزيعي و الخـدمي) فمسـاهمتها كأنّـت قليلـة عنـد المقارنـة بالقطـاع السـلعي ، وأنّ مسـاهمة القطـاع السـلعي بهـذه النسـبة العاليـة أنّمـا هـو بفعـل القطـاع النفطـي الـذي تبلـغ نسـبته فـي تكـوين هـذا القطـاع ، واسـتنرت القطاعـات السـلعية سـنة٢٠٠٥ وثّـم أنّخفضـت قليـل لغايـة سـنة

٢٠٠٩ إذ حققت القطاعات السلعية عام نسبة المساهمة في الناتج المحلي الإجمالي (٥٣,٥%) وكانّت الزيادة في القطاعات التوزيعية والخدمية إذ سجلت لنفس السنة (٢٠,٠% و٢٦,٥%)نسبة مساهمة من الناتج بسبب زيادة ناتج قطاعي النقل والمواصلات وتجارة الجملة والمفرد، أمّا حققت القطاعات الخدمية زيادة في الناتج ويفسر ذلك بالأساس من خلال الزيادة المتحققة في خدمات التنمية الاجتماعية والشخصية لكن بعد عام ٢٠٠٩ ارتفعت القطاعات السلعية سبب ارتفاع السعر العالمي للنفط أمّا القطاعات الأخرى شهدت تذبذب بسيط ما بين الارتفاع والأنّخفاض في تكوين الناتج المحلي لغاية سنة ٢٠١٥ إذ شهد أنّخفاض واضح في القطاع السلعي العامين (٢٠١٥-٢٠١٦) فقد شهد الناتج المحلي الإجمالي خلالهما تراجعا ملحوظاً بسبب سلباً الآزمة المالية التي يمر بها الإقتصاد العراقي الناجمة عن أنّخفاض اسعار النفط والموثر على حجم الإيرادات العامة للدولة ومن ثّم الإقتصاد ككل وتراجعت الأهمية النسبية ايضاً لتبلغ (٤٧,٢%) ,لسنة ٢٠١٥ للقطاع السلعي.أمّا بقية القطاعات فشهدت زيادة طفيفة إذ سجل قطاع التوزيعي (٢١,٣%) ,وكذلك القطاع الخدمي بلغت نسبة مساهمته (٣١,٥%) واستمرت في الزيادة للغاية سنة ٢٠٢٠ سجلت أنّشطة السلعية بأسعار الجارية لعام ٢٠٢٠ أنّخفاضا ملحوظ إذ بلغت نسبة المساهمة (٤٦,٤%) لعام ٢٠١٩ويعزى ذلك الأنّخفاض جائحة كورونا وأنّخفض اسعار النفط وسجلت أنّشطة التوزيعية والخدمية بأسعار الجارية زيادة وبنسبة مساهمة لتبلغ (٢١,٢%) و (٣٢,٤%) مقابل للعام السابق كمت موضح في الشكل الاتي

الشكل (٣)

نسبة مساهمة القطاعات في تكوين الناتج المحلي في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

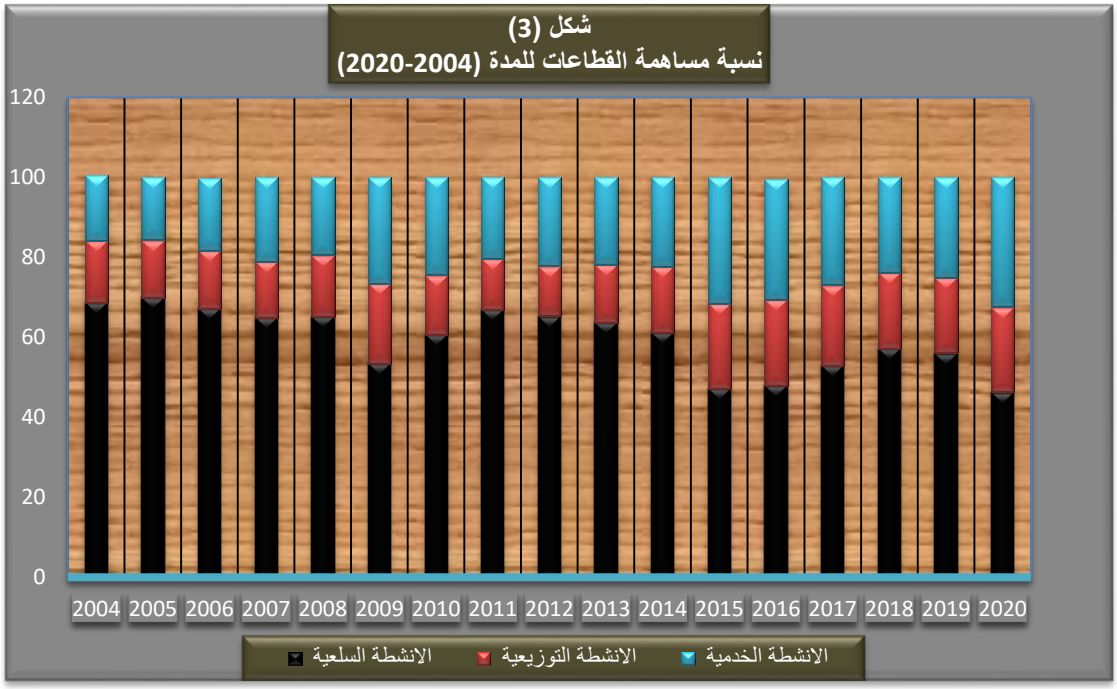

المصدر: من اعداد الباحث استناد إلى جدول (٢)

ثانياً - التـــــوازن النقـــــدي :

أنّ التـوازن فـي سـوق النقـد (التـوازن النقـدي) يتحقـق عنـدما يتعـادل (الطلـب علـى النقـود التفضـيل النقـدي مـع كميـة النقـود لـدى المصـارف خـلال فَتـرة زمنيـة) وأنّ الإقتصـاد لا يتحقـق فيـه تـوازن داخلـي دون تحقـق تـوازن النقـدي ولقـد عـانّى الإقتصـاد العراقـي علـى مـدار سـنوات مـن تقلبـات واخـتلالات فـي عـرض النقـد واختفـاء التـوازن النقـدي خاصـة فـي التسـعينات بسـبب سياسـة النقـد الـرخيص ذا مـا جعـل السـلطات العراقيـة تقـوم بالعديـد مـن الاصـلاحات الإقتصـادية بعـد ٢٠٠٣ لمعاجلـة هـذه الخـتلالات خاصـة الداخليـة منهـا، وتجسـدت الصـالحات أساسـا فـي تحديـد الأهـداف الأساسـية للسياسـة الإقتصـادية وفـق أهـم التعـديلات التـي طـرأت علـى قـأنّون البنـك

المركـزي العراقـي والنقـد الـذي يعـد نقطـة تحـول فـي مسـار السياسـة الإقتصـادية وبـدا العـراق مرحلـة جديـدة بعـد ٢٠٠٣ تسـعى للوصـل إلـى التـوازن النقـدي بـين العملـة فـي التـداول (العملـة خـارج المصـارف) والعملـة فـي المصـارف (الودائـع بجميـع اشـكالها) وعبـر الـتمعن فـي جـدول(٢) والخـاص بحُرّكـة عـرض النقـد عبـر المـدة (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) يلحـظ الاتجـاه التصـاعدي لحُرّكـة عـرض النقـد، باسـتثناء عـام ٢٠١٥ , فقـد احـتفظ الجمهـور فـي نهايـة عـام ٢٠٠٤ بمقـدار (**٢٩١٠٧٠**) مليـون دينـار مـن العملـة و (**١٢٤١٣٥٢**) مليـون دينـار مـن الودائـع لـدى المصـارف التجاريـة، أي أنّخفـاض واضـح فـي الودائـع لـدى المصـارف بسـب الاحـتلال الامريكـي أنّـذاك وخـوف الجمهـور وسـحب ودائعهـم وحالـة القلـق التـي كأنّـت ومجمـوع عـرض النقـد بلـغ (١٢٨٣٧٠٨) مليـون دينـار ,شـهد ٢٠٠٩ أنّ صـافي العملـة خـارج المصـارف بارتفـاع مسـتمر نسـبة إلـى لصـالح الودائـع الجاريـة إذ بلغـت فـي العـام نفسـه (٢١٧٧٥٦٧٩) أي أنّهـا شـكلت (٥٨%) مـن اجمـالي عـرض النقـد ، وهـذا يعـود بالدرجـة الأسـاس إلـى عوامـل عـدة أبرزهـا ضـعف الثقـة بالجهـاز المصـرفي بسـبب عـدم المحافظـة علـى ودائـع الجمهـور مـن قبـل المصـارف الأمـر الـذي أدى إلـى ظهـور حـالات إعسـار مصـرفي، وأنّخفـاض نسـبة السـيولة لـدى عـدد غيـر قليـل مـن المصـارف ممّـا خلـق مـا يطلـق عليهـا ظـاهرة الـذعر المصـرفي، فضـالاً عـن زيـادة حـالات الهجـرة الداخلية والخارجية كما موضح في الجدول

جدول (٣)

التوازن النقدي في العراق لمدة من (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) مليار دينار

السنة	العملة خارج المصارف	الودائع بجميع اشكالها	عرض النقد	نسبة العملة إلى عرض النقد	نسبة الودائع إلى عرض النقد
٢٠٠٤	٢٩١٠٧٠	١٢٤١٣٥٢	١٥٣٢٤٢٢	١٩٪	٨١٪
٢٠٠٥	٦٢٥٤٧٢	٧٢٢٢٢	٦٩٧٦٩٤	٨٩٪	١١٪
٢٠٠٦	١٣٣٠٩٤٥	٤٠٠٥٩٨	١٧٣١٥٤٣	٧٧٪	٢٣٪
٢٠٠٧	١٤٢٣١٧٠٠	٧٤٨٩٤٦٧	٢١٧٢١١٦٧	٦٦٪	٣٤٪
٢٠٠٨	١٨٤٩٢٥٠٢	٩٦٩٧٤٣٢	٢٨١٨٩٩٣٤	٦٦٪	٣٤٪
٢٠٠٩	٢١٧٧٥٦٧٩	١٥٥٢٤٣٥١	٣٧٣٠٠٠٣٠	٥٨٪	٤٢٪
٢٠١٠	٢٤٣٤٢١٩٢	٢٧٤٠١٢٩٧	٥١٧٤٣٤٨٩	٤٧٪	٥٣٪
٢٠١١	٢٨٢٨٧٣٦١	٣٤١٨٦٥٦٨	٦٢٤٧٣٩٢٩	٤٥٪	٥٥٪
٢٠١٢	٣٠٥٩٣٦٤٧	٣٣١٤٢٢٢٤	٦٣٧٣٥٨٧١	٤٢٪	٥٨٪
٢٠١٣	٣٤٩٩٥٤٥٣	٣٨٨٣٥٥١١	٧٣٨٣٠٩٦٤	٤٧٪	٥٣٪
٢٠١٤	٣٦٠٧١٥٩٣	٣٦٦٢٠٨٥٥	٧٢٦٩٢٤٤٨	٥٠٪	٥٠٪
٢٠١٥	٣٤٨٥٥٢٥٦	٣٠٥٨٠١٦٩	٦٥٤٣٥٤٢٥	٥٣٪	٤٧٪
٢٠١٦	٤٢٠٧٥٢٣٠	٢٨٦٥٧٧٩٧	٧٠٧٣٣٠٢٧	٥٩٪	٤١٪
٢٠١٧	٤٠٣٤٣٣٠٩	٣٦٦٤٣٢٧٥	٧٦٩٨٦٥٨٤	٥٢٪	٤٨٪
٢٠١٨	٤٠٤٩٨٠٦٧	٣٧٣٣٠٩١٧	٧٧٨٢٨٩٨٤	٥٢٪	٤٨٪
٢٠١٩	٤٧٦٣٨٦٠٣	٣٩١٣٢٣٩٧	٨٦٧٧١٠٠٠	٥٥٪	٤٥٪
٢٠٢٠	٥٩٩٨٧٠٩٨	٤٣٣٦٦٤٥٨	١٠٣٣٥٣٥٥٦	٥٨٪	٤٢٪

المصدر : البنك المركزي العراقي , المديرية العامة للإحصاء والابحاث , النشرة الاحصائية سنوات مختلفة .

ويلاحظ من الجدول اعلاه في الأعوام (٢٠١٠-٢٠١٤) استمرار الزيادة في عرض النقد والاستمرار العملة خارج المصارف بالارتفاع من (٢٤٣٤٢١٩٢- ٣٦٠٧١٥٩٣) مليار دينار على التوالي وتذبذب في الودائع خلال المدة إذ شكلت نسبتها إلى عرض النقد سنة ٢٠١٠ (٥٣%) وكأنّت اعلى ارتفاع الها سنة ٢٠١٢ إذا بلغت نسبتها من عرض النقد (٥٨%) بملغ (٣٣١٤٢٢٢٤) مليار دينار , أمّا العام٢٠١٥ والأنّخفاض في عرض النقد ومكوناته كأنّ واضحاً فيعود سببه إلى الأثر الأنّكماشي للعوامل الخارجية نتيجة الأنّخفاض أسعار النفط، ممّا

أنّعكس هذا الوضع سلبا فقد سجل عرض النقد (٦٥٤٣٥٤٢٥) مليار دينار وسجل تعادل بين مكونات عرض النقد إذ بلغت نسبة العملة إلى عرض النقد (٥٠%) وكذلك الودائع بلغت (٥٠%)

أمّا بعد عام ٢٠١٥ ولغاية ٢٠٢٠ ،فقد ارتفعت العملة خارج المصارف من (٣٤٨٥٥٢٥٦)إلى (٥٩٩٨٧٠٩٨)مليار دينار على التوالي، نتيجة ارتفاع صافي العملة في التداول، وكذلك الودائع ، كما ارتفع الودائع بجميع اشكالها إلى (٤٣٣٦٦٤٥٨)مليار دينار عام ٢٠٢٠ ، ويعزى سبب ذلك الارتفاع في العملة خارج المصارف إلى المنح التي منحتها الحكومة إلى العاطلين عن العمل نتيجة أثر الاحتجاجات والتوسع في العرض النقد الذي حاصل سنة ٢٠٢٠ وأنّ إقتصاد العراق أنكمش بنسبة ١١%العام الماضي، وهو ما يعكس تباطؤ الأنّشطة الإقتصادية وأنّ "جائحة كوفيد-١٩ (كورونا) والأنّخفاض الحاد في عائدات النفط، أديا إلى تفاقم نقاط الضعف الإقتصادية التي يعأنّيها العراق منذ فترة طويلة" كما موضح في الشكل الاتي

الشكل (٤)

التوازن النقدي في العراق لمدة من (٢٠٠٤- ٢٠٢٠) مليار دينار

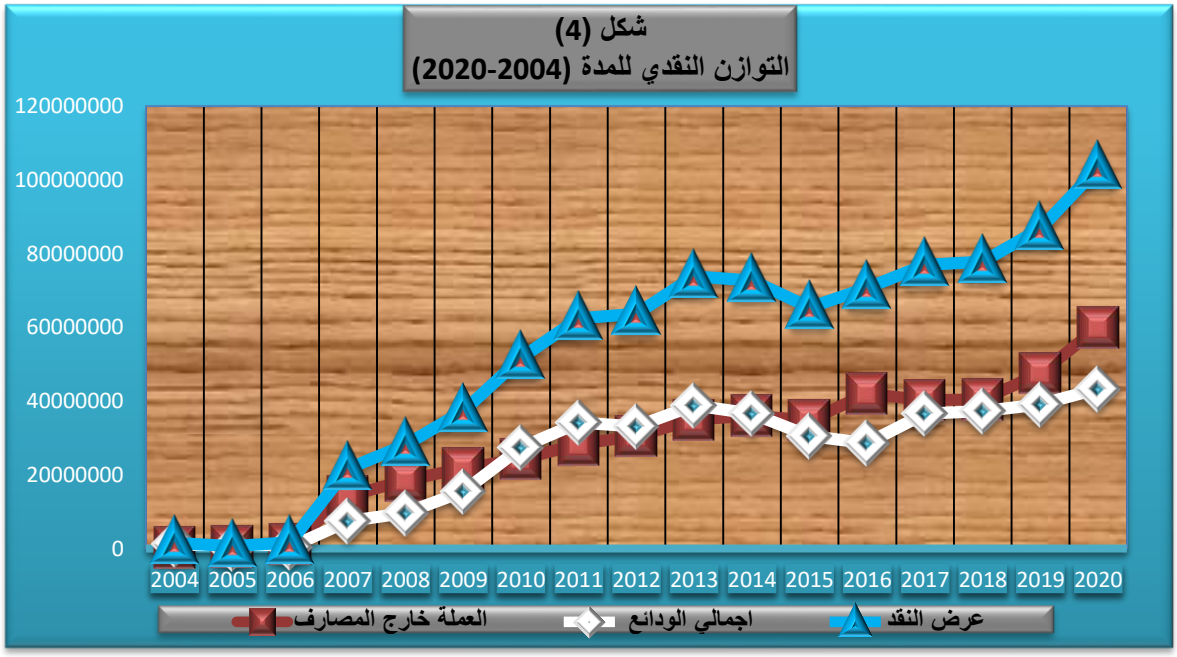

المصدر : من اعداد الباحث استناد إلى بيأنّات جدول (٣)

اولاً - الاستنتاجات :

١- يتحدد دور السلطة النقدية في تحقيق التوازن من خلال تبنيها سياسة نقدية تساعد على مساواة العرض الكلي مع الطلب الكلي ، أو تقليص الفجوة بينهما.

٢- هناك سببين رئيسيين للإختلالات : الأول ما يسمى بالصدمات الخارجية التي تكون أساسا من الاضطرابات التي تصيب أسعار النفط ، ولاسيما أنّ العراق دولة ريعية ، أمّا الثاني فيتمثّل في ضعف كفاءة السياسات المالية والنقدية التي تم إتباعها خلال مدة الدراسة والتي تمخض عنها اختلالات التوازن الداخلي .

٣- لازالت معظم البلدانّ النامية ومنها العراق تعأنّي من ضعف العوائد المصرفية ويؤشر ذلك ارتفاع العملة في التداول بالمقارنة مع الودائع الجارية ممّا اضعف من اثر السياسة النقدية في تحقيق التوازنالاقتصادي ولذلك سياسة التدخل في السوق النقدية من قبل السلطة النقدية ، لسيطرة على مناسيب السيولة وفائض الطلب الذي يولده الأنّفاق العام في ظل أنّخفاض العرض السلعي المحلي .

٤- يتسم الطلب على النقود في العراق بعدم استقراره بسبب تدني نسبة العمق المالي والدرجة العالية من الدولرة والتذبذبات الفعلية والمتوقعة للعائدات النفطية .

ثانياً – التوصيات :

١- اعداد موازنة سنوية للعملات الصعبة لتحديد مركز النقد الأجنبي الداخل والخارج بالصورة التي تحقق التوازن بين الموارد والاستخدامات التي من المفترض أن توجه لتمويل المشاريع الاستثمارية الأجنبية.

٢- تحفيز المصارف بالتوجه نحو السوق لإسناد اتجاهات السياسة النقدية في توفير الائتمان والتمويل المصرفي الذي تقتضيه حالة استهداف الناتج المحلي الإجمالي والتصدي لأوجه البطالة والركود الاقتصادي بما يقتضي رفع العمق المالي للبلاد.

٣- التنسيق بين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة المالية أو الاستثمارية أو التجارية لبلوغ أهداف السياسة النقدية في النمو والاستقرار .

٤- إن السياسة النقدية التي يمكن أن تتبنها السلطة النقدية في العراق للمساهمة في تحقيق التوازن أو على الأقل تقليص الفجوة بين العرض الكلي والطلب الكلي هو الأولوية والأفضلية ستعطى لاستهداف التضخم عندما ينشأ أي تعارض بين أهداف السياسة .

اولاً – المصادر العربية :

١- د. أكـــرم حـــداد ومشـــهور هـــذلول ، النقـــود والمصـــارف ، دار وائـــل للنشـــر ، ط١ ٢٠٠٥ ص١٤١.

٢- د. عبـد المـنعم السـيد علـي ونـزار سـعد الـدين العيسـى، النقـود والمصـارف والأسـواق الماليـه)، ط١،دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان،٢٠٠٤ ص ١٢٨.

٣- د. وداد يـــونس يحيـــى (النظريـــة النقدية،النظريات،المؤسسات،السياســـات) دار الكتـــب للطباعـــة والنشر،بغداد ٢٠٠١ ص١١٠ .

٤– المحجوب , رفعت ،١٩٩٢" المالية العامة" مكتبة النهضة العربية

٥– جيمس جوارتيني ، ريتشارد استروب ، "الإقتصاد الكلي الاختيار العام والخاص" ، ترجمة د. عبد الفتاح عبد الرحمن وعبد المنعم محمد ١٩٨٨، دار المريخ للنشر ، الرياض.

٦– أحمد فريد مصطفى وسهير محمد السيد،١٩٨٩" مبادئ علم إقتصاد التحليل الجزئي والكلي"، مؤسسة شباب الجامعة، اسكندرية.

٧– عوض ,فؤاد هشام ، ١٩٨٤"إقتصاديات النقود والتوازن النقدي" دار النهضة العربية ، القاهرة

٨– الصادق,علي توفيق ،١٩٩٧,محمد حسني محمد، نبيل عبد الوهاب "سياسات وإدارة أسعار الصرف " صندوق النقد العربي ،العدد الثالث ابوضبي.

٩– الـــدليمي , عـــوض فاضـــل اســـماعيل, (١٩٩٠)، النقـــود والمصـــارف, مطـــابع دار الحكمـــة للطباعة والنشر, العراق.

١٠–الغزالـــي ، عبـــد الحميـــد, (٢٠٠٩)، أساســـيات الاقتصـــاديات النقديـــة وضـــعيا واســـلاميا مـــع الإشارة إلى الأزمة المالية العالمية, الطبعة الثانية, دار النشر للجامعات, القاهرة.

١١–عبـــد الـــرحيم ،محمـــد ابـــراهيم, (٢٠١٤) ، اقتصـــاديات النقـــود والمصـــارف, دار التعلـــيم الجامعي, الاسكندرية,.

ثانياً- التقارير الاقتصادية :

١- جمهورية العراق البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي ، سنوات مختلفة (٢٠٢٠-٢٠٠٤).

٢- جمهورية العراق البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة الاحصائية السنوية للبنك المركزي العراقي سنوات مختلفة (٢٠٢٠-٢٠٠٤).

٣- جمهورية العراق البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، تقرير الاستقرار المالي، سنوات مختلفة (٢٠٢٠-٢٠١٠).

ثالثاً – المصادر الاجنبية :

١- James R. Markusen "Introduction to Gam ٥ for economic Equilibrium problem" University of Colorado: ٢٠٠٥ ١١- Elmer G. Wiens "macroeconomics Theory & Application" working paper ٢٠١١.

٢- Stuart Sayer (An Introduction to Macroeconomic Policy), Butter Worth Scientific. ١٩٨٢

٣- Alan J. Auerbach and Laurence J. Kotlikoff (١٩٩٨) Macroeconomics, An integrated approach, second edition, the mit press. Massachusetts .London,

Republic of Iraq
Ministry of Higher Education and Scientific Research
College of Administration and Economics
Department of Economics

The role of the monetary authority in achieving economic balance in Iraq for the period (٢٠٠٤-٢٠٢٠)

A research submitted to the Council of the College of Business and Economics - University of Maysan as part of the requirements for obtaining a bachelor's degree in economics

Requester

Ahmed Kazem

with supervision

Assistant teacher

Ibrahim Ahmed Abed

٢٠٢٣ A.D **١٤٤٤ H.O**